

البلد الاخر و لو دون مسافة القراء لو كان الميت وغير حية القبر
وانصت لقبها كما لا تسقط الوضوء عن الحاضر من عند الميت اذا لم
يصلوا بعبادة غيرهم اما اذا اغتموا وتسقط عنهم اما الحاضر بالبلد
فلا يصلي عليه الا من حضره رجوي ووضوء علي من مات في يومه او سنة
وظهر في اقطار الارض فان لم يعرف عييد بلدين لان الصلاة على
الغائب جائزة ويصنع بسترها هو رمي من كان من اهلها وقت
موتها المصبر وقد علمت كايان بالذكاك بالعباد فلا ذكر احراطا
هنا من نحو حيف قد و في قوله حر انك نظر ولم قوله طرا من نحو
حيف سبق قل ان الكلام في الذكر لان غيره اي غير اهل الوجوب
لا يستعمل باي لا يوفى بصورهما من حيازة قد رما يكتف
فعلها اي الصلاة فيه ليس قد انما عرف من كلام قد وهذا هو النظم
وهو المعتمد كما قد وان اوصى اي الميت بالعبادة الاب وال
عبارة بوضي حرد اي قريب كما يؤمن من المعيار بعده باقرب
للزوج غير الغريب اما لو كان الميت حيا في حياها بالترتيب
الذكر فتقدم الام ثم امهات الميت ثم بنتها وهكذا فلو استوفى
انسان كائنين او اخوين او مقدم في الاطراف بما تقدم برف مسانيد
الصواني في الرضى ان لا يكون قائل ولا فاسقا ولا مستغفرا ولا
عدوا قد لا في الرضى منها الدعاء والجم فيه من والاولاد افراد
كل بعبادة اذا مكنت الكرم والنظر الذي يرضى الاوليا هل يحرم او يكره
فقط وهو مفهوم قوله ويجوز على جابر ان لا يحرم فليحذر وليد
الامام اي المراد بالتقدم الى الامم ان يلبس من جهة تقديمه وبن
ان يجعل راس الرجل على راس الامم وجلاه اليه قلبه ولو كان ذلك
كالواقع الا ان كان خلفه والاولي وراس المرأة على راس الامم موقعا
لما عليه الناس وجلا كذلك يكون نسفا بذي الرجل والمرامع يسه
قله العراق واقفه سبحانه ما تخا البشيشي كما قلنا في الحج الذي

وريات

وريات تحفظ ومنها الحن في فوخر للرجل والمصير ونور المرأة للصبي ولا
يوزن الصبي للرجل قد حرميت تحقت انفصاله منه حال موته او حيا
له وما نعتبه فخرج المنقل من حي اذا وجد بعد موته فلا يصح عليه
وتن مواراة تحرقه وقد حرقه هاجت ثلاث خرفا بقية اذا
امكن ذلك من ثلثة في الجمل ام لا يعرف بين الجزاء الجمل كما هو اطلاق
وقية هذه العبارة حره سم على حجر قد انما هو النظم ايضا في
على الحرقه ونزل الخصال التي ان كان حمل نيم كالوجه والمد والافلاصلا
عليه اي اذا لم يكن حمل نيم وتعد غسله فلا صلاة عليه كما قاله الحلبي
لا يصح على الشجرة او واحدة منهم بخلاف النظم الواحد فيصلي
عليه وكتب الحلبي على قوله لا يصح على ولا تقبل اي الشجرة الواحدة
تقدم ام تجله فيقول فويت اصلي على حمله ما انفصل منه هذا
الجزء قد قال على الجمل اي وجودا ان كانت تقبلت ولربما
يصل عليها ونذ بان كانت تدصل عليها فان لم تقبل المقتد حيت
الصلاة على المصوب بسنة فقط فان تولى الجمل لم يصح فان ساء
وقبل المقتد لم يجزئته الا اذا علق قاله ابن حجر انه وهذه العبارة
نفسه فلتحفظ ظهور راحة عن ظهوره وجوده والراحة
في حداتها البتة المعكود انما هو المصوب ظهورها لئلا تودي
الحياه والطاهر والشيخ وهو الامم اي انما غير مثلا راسي كما
لغنا في المانعة للبع دون ظهور الراحة فلا يكتوبها للتحريم
ذلك وحها هو طاهر بالنسبة للشهيد دونه المقط لا لا يحرم
غسله مراده المصوب او بالنظر للصلاة ولم يصح على من يقع اللام
وكرهه وان كان له الله ان يشهد فيقول عمي مغمور
اي مشهود له وقوله او غير ذلك وفي غير ذلك من انه يشهد على
الام يوم القيامة كما قيل واستشكل بان الذي دلت عليه الاحاديث
ان روح المسلمين تصل اجزاء القيامة الا ان يقال المراد شهده